الأمم المتحدة S/PV.6525

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٢٥**

الخميس، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد فيرنانديس
	البرتغال	السيد مادوريرا
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد يانغ تاو
	غابون	السيد ميسون
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2011/271)

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2011/272)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-31455 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2011/271)

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2011/272)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/273، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2011/271 و S/2011/272، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٨٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، الذي يعيد فرض الحظر على واردات الأسلحة إلى كوت ديفوار ويجدد تدابير حظر السفر وتجميد الأموال المفروضة على عدد من العناصر السياسية الفاعلة ذات الصلة بالأزمة الإيفوارية، وفقا للأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة، ولا سيما القرارات ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥) و ١٩٤٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٥ (٢٠١١).

ونعتقد أن نظام الجزاءات، الذي جرى تمديده لمدة سنة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ضروري على وجه الخصوص لتوطيد إنهاء حالة الحرب التي عانت منها كوت ديفوار على مدار الأشهر الأربعة الماضية. وبلدي، شأنه في ذلك شأن سائر الدول، يرغب حقا في بذل مساع حثيثة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناخ من السلام والأمن. ولا يمكن أن نسمح لتلك الجهود أن تتقوض بفعل بيئة تعمها تدفقات الأسلحة بصورة غير مشروعة على نطاق واسع.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن القرار، الذي يحث بوضوح جميع المقاتلين المسلحين غير الشرعيين على إلقاء أسلحتهم، سيسهم إسهاما كبيرا في استعادة السلام والأمن في كوت ديفوار. وفي جملة أمور، يشجع القرار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مواصلة مساعدة الحكومة الإيفوارية في جمع وتخزين الأسلحة. وسيتخذ بلدي، من جانبه، جميع التدابير اللازمة لمنع توزيع الأسلحة مستقبلا. والأمر المهم للغاية بالنسبة لنا هو أن شواغل حكومة بلدي قد أُخذت في الاعتبار بخصوص طلبات الاستثناء المحتمل تقديمها إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) في سياق البرنامج الواسع النطاق لإصلاح القطاع الأمني.

بعد أسبوعين على رحيل السيد غباغبو عن السلطة التي كان قد استولى عليها إثر هزيمته في الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تعود مظاهر الحياة في كوت ديفوار إلى طبيعتها ببطء ولكن بصورة مؤكدة. ويحاول رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، وحكومته حاليا معالجة المسائل العاجلة من أجل تحسين الحياة اليومية لشعبنا. ومن بين شواغله الرئيسية استعادة النظام العام والأمن، وخاصة في العاصمة الاقتصادية أبيدجان.

وقد لوحظ بعض التقدم السريع فيما تم القضاء على الجيوب الأخيرة لانعدام الأمن، وخاصة في أبوبو ويوبوغون. أولا، عاد معظم أقسام الشرطة وألوية الدرك إلى الخدمة، وإن كانت تعاني من نقص كبير في المعدات واللوجستيات. والدوريات المشتركة الإضافية مع عملية الأمم المتحدة تبعث على شعور كبير بالارتياح لدى الأهالي الذين بدأوا يجوبون الشوارع بحرية مرة أخرى.

ثانيا، تجري إدارة الحالة الإنسانية بفعالية أكبر الآن. ويتم توفير الرعاية الصحية والأدوية بالمجان في جميع المستشفيات والمرافق الصحية العامة. والمنظمات الإنسانية تحظى بقدر أكبر من حرية الحركة بفضل التحسن التدريجي في الأمن وقد أصبحت قادرة على أن تقدم المساعدة للمحتاجين بسهولة أكبر. ورفع الجثث وتنظيف الشوارع يمثلان عاملا فعالا في تقليل مخاطر الأوبئة. والمشردون يعودون إلى ديارهم. وإمدادات المياه والكهرباء متوفرة الآن في جميع أنحاء البلد.

ثالثا، استؤنفت الأنشطة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استؤنف العمل في الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية كافة. وجميع المصارف الكبرى تعمل وأبوابها مفتوحة أمام الجمهور، ولا سيما لدفع رواتب شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. والمواصلات العامة تعمل بصورة طبيعية وأعيد فتح أبواب معظم المصالح التجارية. وبخصوص المدارس، فإن الدروس قد استؤنفت ببطء ويعكف المدرسون على تقييم المرافق المدرسية بعد نهب حجرات الدراسة، وهم ينظمون لاستئناف الدروس.

وفضلا عن هذه التحديات الفورية ذات الأولوية، فإن أهم مسألة يريد رئيس الجمهورية وحكومته والشعب الإيفواري بالكامل معالجتها هي المصالحة الوطنية. بل أنه نظرا للخسارة الفادحة التي لحقت بالنسيج الاجتماعي والتلاحم الوطني بسبب ١٠ أعوام من الأزمات السياسية والعسكرية في بلدنا – وما واكبها من سوء تفاهمات وانقسامات وتعصب وكراهية غير مبررة وعنف عشوائي ومشاعر الأسى والصدمة التي عانت منها جميع الأسر الإيفوارية بدرجات متفاوتة– لا يمكن تصور تحقيق التعمير الوطني بصورة موثوق بها دون أن تكون تلك المهمة النبيلة ملكا لجميع أبناء وبنات كوت ديفوار الذين يعملون معا في تضامن.

وقد قرر الرئيس واتارا، إدراكا منه لجميع المخاطر الناجمة عن ذلك، إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في الأسابيع المقبلة على غرار تلك التي أنشأها الرئيس مانديلا في جنوب

أفريقيا عقب سقوط نظام التفرقة العنصرية. وفي الواقع، يعتقد الرئيس واتارا أن المصالحة، المرغوبة بشدة في كوت ديفوار، ستتطلب معرفة الحقيقة فيما يتعلق بجميع الجرائم والفظائع التي ارتُكبت.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتحقق العدالة للضحايا وذويهم من أجل منع الإفلات من العقاب. وعندها فقط، يمكن للصفح أن يؤدي دوره، وأن يقود إلى المصالحة الضرورية فيما بيننا.

ويجسد أيضاً هذه الرغبةَ في تحقيق المصالحة الوطنية تشكيلُ حكومة ذات قاعدة عريضة في المستقبل القريب، تضم كل القوى السياسية وأعضاء المجتمع المدني.

إن أي مصالحة هي عملية تأخذ وقتها، ولا تشذ عن ذلك المصالحة التي نتوخاها نحن في كوت ديفوار. بيد أني أود أن أقول إن عمليتنا تشكل جزءاً من نشوء الديمقراطية في بلدنا، حيث اختار الإيفواريون رئيساً جديداً في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ومما لا شك فيه أن المصالحة الوطنية سوف ترسي أساساً صلباً يسمح لسيادة القانون بأن تترسخ في المجتمع الإيفواري. ويمثل ذلك، على أي حال، رغبة الشعب الإيفواري، وإرادة الرئيس الحسن واتارا، الذي لن يدخر جهداً في تحقيق هذا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن رضا حكومتي بأنها ستتمكن قريباً من أن ترحِّب في كوت ديفوار ببعثة عاملة من إدارة عمليات حفظ السلام. ونأمل أن تتيح تلك الزيارة الفرصة لتبادل الآراء، وأن تسمح لنا معاً بتقييم التحديات الهائلة التي لا تزال يتعين التغلب عليها في مجالات حفظ السلام والأمن وإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.